الدمج المصرفي أداة لاصلاح المنظومة المصرفية العراقية
(دراسة تحليلية للمصارف الخاصة العراقية)

م. د. صباح حسن عبد سلمان العكيلي / كلية الامام الكاظم / الجامعة
قسم المالية والمصرفية

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359
http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.10

تاريخ استلام البحث 2020/1/20 **مقبول للنشر بتاريخ 2020/2/24**

المستخلص

ان التحديات التي تواجه المصارف الخاصة العراقية متنوعة اهمها تنافسية المصارف الحكومية الامر الذي جعل دور هذه المصارف في تقديم الخدمات محدوداً على الرغم من التطور الكبير في بعض مؤشراتها النقدية والمصرفية خلال المدة 2012 – 2018 وبالتالي ثبطت كل محاولاتها في النمو والتطور وتقديم دور أفضل لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، لذا هدفت الدراسة تحليل المؤشرات المالية والمصرفية للمصارف الخاصة انطلاقاً من فرضية مفادها ان الدمج المصرفي يمكن ان يكون اداة هامة لاصلاح المنظومة المصرفية العراقية لكونه يخلق كيانات مصرفية كبيرة تؤدي الى رفع مؤشرات كفاءة المصارف المدمجة كارتفاع الربحية وانخفاض التكاليف وكفاءة الادارة وزيادة عدد الفروع وبالتالي زيادة القيم السوقية لاسهمها اضافة الى تخفيض المخاطر .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ان اغلب المصارف الخاصة في العراق لها القدرة على الاندماج لما تمتلكه من رؤوس اموال كبيرة وتطور ملحوظ في معدلات نمو بعض مؤشراتها المالية والنقدية لتصبح كيانات مصرفية كبيرة ترفع مؤشرات كفاءة هذه المصارف وتقلل المخاطر .

الكلمات المفتاحية : الدمج المصرفي ، الأصلاح المصرفي ، مؤشر الموجودات ، مؤشر الودائع المصرفية ، ،مؤشر راس المال والاحتياطيات

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 123 / **اذار** / 2020
الصفحات 139 -124

المقدمة :

ان اغلب دول العالم تسعى الى رفع كفاءة منظومتها المصرفية لاجل تعزيز قدرتها في تقديم افضل عروضها من الخدمات المصرفية وبالتالي تلبية رغبات الزبون اضافة الى توفير السيولة للمستثمرين والمستهلكين بسلاسة ويسر وزيادة الفرص الاستثمارية ، كما ان رفع فعالية القطاع المصرفي سيسهم في عملية البناء والتنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الزبون على الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره في زيادة الناتج القومي والدخل ورفاهية المجتمع ، ألا ان المصارف الخاصة في العراق واجهت وما زالت تواجه الكثير من المعوقات سواء اكانت خارجية تتعلق بالاقتصاد العراقي عموماً كأنعدام الاستقرار السياسي والامني وتفشي الفساد الاداري والمالي وانعدام الرؤيا الاقتصادية الواضحة وضعف ادارة الدولة ، ومنها معوقات داخلية ما يخص القطاع المصرفي لاسيما تدني ربحية تلك المصارف وانخفاض المدخرات المحلية والاجنبية اضافة الى تدني الكفاءة الادارية وتحديات العولمة وعدم تناسب عدد فروع المصارف مع عدد السكان الامر الذي ادى الى اعاقة توسع تلك المصارف وتطورها فضلاً عن منافسة المصارف الحكومية لها مما انعكس سلباً في تقديم الائتمان المطلوب من قبل الافراد من جانب وفتح حسابات الودائع الجارية والاستثمارية من جانب اخر وبالتالي احبط قدوم الافراد على الادخار. وامام هذه الاشكالية اصبح الاندماج المصرفي احد اهم طرق العلاج الناجحة لهذه المشاكل والتي ستجعل المصارف المدمجة اكثر استعداد لتقديم خدمات تلبي رغبات الزبون من خلال تزويدهم بمنتجات مصرفية وخدمات ذات جودة عالية ، وقد اعتبر العديد من اهل المال والمصارف ان عمليات الدمج المصرفي تعتبر احد ابرز مظاهر استعداد دول لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم في. وقد تم تقسيم الدراسة الى أربعة مباحث يتناول الأول منها منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة واما المبحث الثاني سيتناول الجانب النظري فيما خصص المبحث الثالث للجانب العملي واما المبحث الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات للبحث.

المبحث الأول / منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً :- مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث عن كون المصارف الخاصة في العراق تواجه معوقات مختلفة اثرت سلباً على اداؤها في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية وانخفاض ربحيتها واهم تلك المعوقات تتمثل بالمشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي من جهة ، ومنافسة المصارف الحكومية ن جهة اخرى،
مما يجعلها اكثر عرضة للازمات والافلاس ، وينبثق من المشكلة تساؤلات فرعية هي :

1- ما مدى فعالية الدمج المصرفي في رفع مستوى اداء المصارف الخاصة ومن ثم كفاءة النظام المصرفي العراقي .

2- ما اهمية الدمج المصرفي في تنمية القدرات التنافسية للمصارف المدمجة في ظل التحديات والمتغيرات ما بعد العولمة ومن ثم انعكاس دمجها على كفاءة المنظومة المصرفية العراقية ككل؟

ثانياً :- اهمية البحث

ان أهمية البحث تبرز من خلال :-

1- الدور المهم الذي يلعبه الدمج المصرفي في تحويل مصارف ضعيفة في ادؤها الى كيانات قوية قادرة على توفير رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .

2- دوره في تحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وفتح فروع جديدة .

3- كونه يسهم في توحيد الادارات واختزال الجهود وتقليص النفقات .

4- ان الدمج يساعد المصارف على الحد من حالات الانهيار والافلاس وتقليل المخاطر من خلال تأثيره على رفع كفاءة الاداء المالي للمصارف المدمجة .

5- امكانية ان تسهم هذه الدراسة بالوصول الى نتائج تتضمن تقديم توصيات تساعد المصارف التي ترغب في الاندماج في معرفة دور الاندماج في تحسين كفاءة اداء المصارف .

ثالثاً :- اهداف البحث

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية :-

1- تقويم مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة العراقية باستخدام النسب المالية .

2- بيان دور الدمج المصرفي كأداة مهمة لاصلاح المنظومة المصرفية العراقية .

3- ابراز المعوقات التي تواجه الاصلاح المصرفي في العراق .

4- تقديم ومقترحات وتوصيات بخصوص اندماج المصارف الخاصة في العراق بما يجعلها قادرة على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية ذات ميزة تنافسية .

رابعاً :- فرضية البحث

استند البحث الى الفرضيات الرئيسية الاتية :

1- يخلق الدمج المصرفي على رفع مؤشرات الاداء المالي للمصارف المدمجة كارتفاع الربحية وانخفاض التكاليف وكفاءة الادارة وزيادة عدد الفروع وبالتالي زيادة القيم السوقية لاسهمها .

2- يؤدي الدمج المصرفي الى الحد من المخاطر التي تواجهها المصارف وتعزيز مقدرتها على مواجهة المتغيرات ما بعد العولمة والتحرر المالي .

خامساً :- مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع الدراسة اجمالي المصارف العراقية الحكومية والخاصة البالغ عددها (71) مصرفاً في حين شملن عينة البحث (64) مصرفاً خاصاً .

سادساً : حدود البحث

الحدود المكانية : المصارف الخاصة في العراق .

الحدود الزمانية : 2012 - 2018

سابعاً :- منهج البحث

لغرض تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياته عمد الباحث الى اعتماد المنهج الوصفي باستخدام نسب التحليل المالي وكذلك الاعتماد على اسس النظريات التي دعمت دوافع الدمج المصرفي وما هي المزايا التي يمكن ان تتحقق من عمليات الدمج وانعكاساتها الايجابية على الاقتصاد القومي .

ثامناً:- بعض الدراسات السابقة

فيما يأتي بعض الجهود المعرفية السابقة التي تطرقت الى الدمج والاصلاح المصرفي وهي كالاتي :-

1- بعض الدراسات حول الاندماج المصرفي

أ- دراسة (Said et al، 2008)

هدفت الدراسة الموسومة (The effects of mergers and Acquisitions in Malaysian institutions Banking) الى تحليل كفاءة الاداء المالي لقطاع المصارف المحلي نتيجة للازمة المالية عام 1997- 1998 ، اذ اجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 1998 حتى العام 2004 على عينة مكونة من (10) مصارف ، وقد تم تحليل البيانات لمدة (3) سنوات قبل الدمج و(3) سنوات بعد الدمج ، وقد توصلت الدراسة الى ان الاندماج لم يحسن من الكفاءة الانتاجية للمصارف عينة البحث لكونها قد ركزت بشكل كبير على انشطة الوساطة المالية لتحقيق العائد وعدم كفاءة التكلفة بعد عملية الدمج مما اثر سلباً على العائد الفعلي .

ب- دراسة (Badreldin,Kalhoefer ، 2009)

هدفت الدراسة الموسومة (The effect of and Acquisitions on bank performance in Egypt) الى قياس كفاءة الاداء للمصارف التي استحوذت او ادمجت مع مصارف اخرى لديها في مصر خلال فترة الاصلاح المصرفي الممتدة من 2002 – 2007 ، واشتملت العينة على (10) مصارف عاملة في مصر اربعة منها محلية والباقي عابرة للحدود ، وقد استخدمت بعض نسب التحليل المالي لمدة سنتين قبل الدمج وسنتين بعد الدمج باعتبار ان العام 2004 هو سنة الاساس ، وتوصلت

الدراسة الى نتائج اهمها ان 14% من المصارف المدروسة ، اذ اظهرت تحسناً ذات دلالة معنوية في ادائها او العائد على حقوق ملكيتها عند مقارنة ادائها بمرحلة ما قبل الدمج او الاستحواذ ، كما اظهرت النتائج ان الاندماج والاستحواذ لم يكن له من تأثير واضح على ربحية المصارف المدمجة في مصر فيما بينت النتائج ان الاندماج والاستحواذ كان لهما اثر ايجابي للحد من مخاطر الائتمان .

هدفت الدراسة الموسومة (The impact of mergers and Acquisitions on the Efficiency of GCC Banks) الى تقييم تجربة دمج المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي ، اذ اجريت الدراسة خلال المدة الممتدة من عام 2003 - 2007 واشتملت عينة البحث على (42) مصرف تجاري منها (10) مصارف شاركت في انشطة الدمج خلال الفترة المدروسة ، وقد اظهرت النتائج التي توصلت لها الدراسة بمقارنة اداء المصارف العشرة التي شاركت في الدمج مع باقي مصارف العينة التي لم تشارك في عمليات الدمج وتبين ان الاندماج والاستحواذ لهما تأثير ايجابي على اداء المصارف التجارية .

ب- دراسة (Kaur,Kaur ، 2010)

هدفت الدراسة الموسومة (Impact of mergerson the cost Efficiency of Indian commercial Banks) الى قياس كفاءة المصارف التجارية في الهند ، اذ اشتملت العينة كل المصارف الخاصة والعامة العاملة في الهند خلال المدة 1990 – 2008 ، واستخدمت الاختبارات المعلمية واللامعلمية على بيانات سلاسل زمنية ممتدة 1990-1991 وحتى 2007-2008 لمعرفة فروقات الكفاءة بين المصارف الخاصة والعامة .

المبحث الثاني / الجانب النظري للبحث

اولاً :- مفهوم الدمج المصرفي Banking Merge

تباينت التعاريف حول مفهوم الدمج من قبل ذوي الاختصاص في المال والمصارف ، فقد عرفه عبد المطلب على انه : (اتفاق يؤدي الى اتحاد مصرفين او اكثر وذوبانهما ارادياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة عالية وفاعلية اكبر على تحقيق اهداف كان لايمكن ان تتحقق قبل اتمام عملية تكوين المصرف الجديد)، (عبد المطلب ،2001) ويعرفه عبد النبي بانه : (اتحاد مؤسستين مصرفيتين او اكثر تحت ادارة واحدة ، وقد يؤدي الدمج الى زوال كل المصارف المشاركة في عملية الدمج وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة ، واحياناً يؤدي الدمج الى زوال احد المصارف من الناحية القانونية من خلال فقدان شخصيته المعنوية واندماجه مع مصرف اخر يعرف بالمصرف الدامج الذي يلتزم بكافة التزاماته قبل الدمج) ، (عبد النبي ، 2012) ، كما يعرف Kumari الدمج (بانه شكل من اشكال الصفقات التي يوجد فيها مزيج من اثنين او اكثر من الشركات وبالتالي تفقد الشركات المندمجة وجودها) (Kumari,2013) ، واما الاستحواذ فيشير الى قيام مصرف يسمى المستحوذ (Acquirer) بشراء حصة مؤثرة في اسهم مصرف اخر يسمى المستهدف (Target) مع حصول حملة الاسهم في المصرف المستهدف على مبالغ نقدية او سندات او حصولهم على حصة في اسهم المصرف المستحوذ مقابل التنازل عن اسهمهم في المصرف المستهدف (الجرم ،2013) اي ان الاستحواذ من الناحية القانونية هو (شراء نسبة كبيرة من اسهم او اصول الشركة المستحوذ عليها من دون ان يؤدي ذلك الى فقدان الشركة المستحوذ عليها لكيانها القانوني . وبناءاً على ما تقدم يمكن القول بأن الاندماج يتحقق بشرط قبول طرفي الاندماج على مزج او اتحاد او تحالف شركتين او اكثر معاً بحيث تفقد كل شركة هويتها السابقة بظهور هوية جديدة واحدة من اجل تحقيق اما ارباحاً اكبر او خفض التكاليف او الاثنين معاً من خلال وفورات الحجم الكبير او اقتصاديات النطاق .

ثانياً : انواع الاندماج المصرفي

يتم تصنيف انواع الاندماجات المصرفية وفقاً لمعايير متعددة اهمها :

1- ينقسم الاندماج حسب طبيعة النشاط الى عدة انواع اهمها هي :

أ - الدمج الافقي Horizontal Merger

يعرفه قنوع واحرون بأنه ذلك الدمج الذي يحصل بين مصارف تعمل بأنشطة متشابهة او انشطة مترابطة فيما بينها كالمصارف التجارية او المصارف المتخصصة وغيرها وذلك بهدف زيادة الحصة السوقية لها (قنوع واخرون ، 2009) ، ويرى Steimer بان الدمج الافقي هو ذلك الدمج الذي يحصل بين مؤسستين مصرفيتين تعملان في نفس نوع النشاط بهدف تخفيض التكاليف وزيادة الربحية الا ان يترافق مع هذا النوع من الدمج عادة بفقدان كثير من الوظائف مما يلاقي مقاومة واحتجاجاً من قبل الموظفين ،(Steimer ,2012)

ب - الدمج الرأسي Vortical merger

يعرفه العيساوي : (بأنه الذي يحصل بين المصارف الصغيرة في المناطق النائية والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى ، بحث تصبح الاولى وفروعها امتداداً للمصرف الكبير وقد يكون الاندماج بشكل تكتل من المصارف المجمعة في احدى المناطق او الولايات (العيساوي ،2007)

ج- الدمج المختلط Conglomerate Merger

هو ذلك الاندماج الذي يحدث بين مصرفين او أكثر يعملان بانشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها مثال الاندماج بين احد المصارف التجارية واحد المصارف المتخصصة او بين احد المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار ، كما يعرفه سعاد: (بانه ذلك الاندماج الذي يحصل بين مصرفين او اكثر يعملان في انشطة مختلفة وغير مترابطة اي اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل مصرف مما يؤدي الى تعزيز تكامل الانشطة بين المصارف المندمجة والمساهمة في الحد من مخاطر التقلب في التدفقات النقدية (سعاد،2012) .

2- الدمج من حيث العلاقة بين اطراف عملية الاندماج ، والذي ينقسم الى عدة انواع اهمها :

أ- الدمج القسري Compulsory Merger

هو ذلك الاندماج الذي من خلاله تقوم السلطة النقدية في معالجة المصارف المتعثرة التي يتم عادة بين مصرف متعثر واخر ناجح اضافة الى تشجيع المصارف على الاندماج عن طريق الاعفاءات الضريبية او عن طريق تقديم القروض للمصرف الدامج مقابل تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المندمج (عبد القادر، 2010)

ب- الدمج الطوعي Friendly Merger

وهو ذلك الاندماج الودي القائم بين مصرفين او اكثر بعد ان يتم الاتفاق بين المصرف الدامج والمندمج ، بحيث يقوم المصرف الدامج بعرض لشراء مجلس ادارة المصرف المندمج وبالتالي فأن المصرف الدامج يقوم بشراء اسهم المصرف المندمج ، (جمعة ،2014) .

ج- الدمج العدائي Hostile takeover

هو ذلك الاندماج الذي يتم ضد رغبة ادارة المصرف المستهدف للاندماج ، اذ ان المصرف الدامج يقدم عرضاً لشراء المصرف المستهدف بسعر اعلى من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض كما يمكن للمصرف الدامج الاستحواذ على اسهم المصرف عن طريق شرائها في البورصة ، بمعنى اخر ان الدمج العدائي هو دمج لا أرادي وغالباً ما يترتب عليه منازعات بين المصارف ويلاقي مقاومة من طرف اعضاء مجلس الادارة والنقابات (Steimer,2012) .

3- الاندماج من حيث نتيجته بين الاطراف المندمجة ، ويشتمل الى عدة انواع اهمها : (النشرة الاقتصادية ،2005) :

أ- الدمج الكامل Full integration

هو ذلك الدمج الذي يقوم بين مصرفين او اكثر فنياً وادارياً في مصرفا واحد جديد يحمل اسم مصرف جديد .

ب- الدمج الجزئي Partial integration

ويقصد به دمج بعض الانشطة لمصرفين او اكثر او توحيد الادارة مع احتفاظ كل مصرف بأستقلاليته عن الاخر خاصة من الناحية الفنية .

ثالثاً :- اسباب واهداف الاندماج

تشير معظم الدراسات الاقتصادية الى وجود عدة اسباب وكذلك دوافع (أهداف) للاندماج المصرفي اما ان تكون بهدف معالجة خلل او تحسين وضع اقتصادي او مصرفي او المنافسة لغرض تحقيق مكاسب ومنافع ومزايا افضل في المستقبل ومن بين تلك الاسباب كان اهمها :

1- التقنيات المتطورة التي مرت بها الصناعة المصرفية الدولية في الفترة الماضية جعلت من الضروري ان يكون هناك وحدات مصرفية ذات امكانيات فنية وموارد مالية واسعة من شأنها ان تشجع تلك المصارف الاستثمار في تلك التقنيات حتى تستطيع مواكبة اخر المستحدث في تكنلوجيا المصارف وهذا الامر لم يتحقق لمصرف بمفرده وخصوصاً في البلدان العربية التي ماتزال حجوم المصارف بها صغيرة .

2- الانكماش او الركود الاقتصادي التي يحدث في فترات مختلفة والتي يؤدي في بعض الاحيان الى مجابهة مشاكل قد يستعصي معالجتها من قبل المصارف ذات الموارد المالية المحدودة نظراً لحجمها المتواضع مقارنة بالمصارف العملاقة التي تكونت من الاندماجات ، الامر الذي يدفع المصارف الصغيرة الى ضرورة التفكير في الاندماج لخلق قاعدة رأسمالية كبيرة تستطيع مجابهة العواصف الاقتصادية والظروف الاستثنائية .

3- التحديات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الاوربي واتحاد دول شمال امريكا للتجارة الحرة والتكتل الاسيوي الاقتصادي والتكتل المتوسطي بين الدول الاوربية المطلة على البحر الابيض المتوسط يضاف الى ذلك ظهور منظمة التجارة العالمية (W.T.O) الامر الذي يدفع ادارات المصارف الى التفكير بكيفية مواجهتها .

أما الدوافع (الاهداف) هي كالاتي :

1- تحقيق وفورات الحجم الكبير للمصارف المدمجة وحصولها على التكنلوجية المصرفية والمالية المتطورة والتي تعتبر من اهم وسائل زيادة الميزة التنافسية لتلك المصارف .

2-تحقيق الوفورات الادارية من خلال امكانية استقطاب افضل الكفاءات الادارية وتنمية خبرات ومهارات العاملين فضلاً عن خلق ادارات متخصصة مما ينعكس ايجاباً علي سير العمل وتحسين الانتاجية ورفع مستوى الاداء ودعم الرقابة الداخلية .

3- توسع المقدرة المالية الناجمة عن الوفورات الخارجية والناتجة عن امكانية الاستفادة من الشروط المفضلة في التعامل مع المصارف الاخرى والمراسلين نظراً لان المصارف المدمجة تصبح في وضع مالي اقوى ،

وبالتالي ان هذه الوفورات السالفة الذكر تكون سبباً رئيسياً في تخفيض التكلفة بوجه عام وزيادة القدرة التنافسية للمصارف المندمجة .

4- يحقق الدمج اتساع النمو لاسيما في حالة ضيق نطاق الاسواق المحلية بفعل اشتداد المنافسة وانخفاض الوعي المصرفي وعدم تنويع الانشطة وغيرها، اذ تؤدي الاندماجات الى رفع قدرة المصارف على تنويع منتجاته وانشطته بالاضافة الى توفير امكانية الانتشار الجغرافي السريع بالسوق

دون ان يتحمل اعباء كلفة الدخول فيها ومن ثم يحقق الدمج تعزيز موقع المصرف في السوق المصرفي المحلي والخارجي وزيادة حصته السوقية ونشاطه بأقل كلفة ممكنة .

5- يعد الدافع التنظيمي من الدوافع المهمة للاندماجات التي تلجأ اليها السلطات النقدية على تشجيع المصارف عليه بهدف تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تعزز من قوته المالية بما يتوائم مع التطورات التي يمر بها الاقتصاد القومي ويجنبه حدوث مشاكل مصرفية تؤثر سلباً على الثقة فيه فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الافلاس او التصفية.

6- للحد من من العدد المفرط للمؤسسات المصرفية

يصبح اللجوء الى الدمج المصرفي من الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمعالجة بهدف تنقية القطاع المصرفي وتفادياً للمصاعب المالية او التصفية التي قد تتعرض لها بعض المصارف ، اذ يؤدي الحجم الصغير للسوق المصرفي في بعض البلدان قياساً بحجم المؤسسات المصرفية فيه الى عدم كفاءة الاداء وانخفاض الانتاجية واهدار الامكانات .

7- في ظل عولمة الخدمات المالية وما اضافته اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية يضيف بعداً جديداً لضرورة الدمج ، وذلك لما تفرضه تلك الاتفاقية من فتح اسواق جديدة في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية .

8- التطورات التكنلوجية في مجال الاتصالات والمعلومات ودورها في اعادة هيكلة الخدمات المالية الامر الذي دفع المصارف بقيامها بتغيرات كبيرة في اعمالها وانشطتها ، اذ اخذت المصارف بالتوجه نحو تقديم خدمات مصرفية ومالية عالية الجودة لم تكون موجودة من قبل والتي تحتاج الى استثمارات تكنلوجية عالية التكلفة مما جعل معه الاتجاه الى الاندماج كأحد الوسائل الهامة لزيادة قدرة المصارف على تبني برامج وسياسات من شأنها زيادة الانفاق الاستثماري في هذا المجال.

9- يخلق الدمج زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف المدمجة ودعم مركزها المالي بما يمكنها التوافق مع المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وهو ما يمكنها من مواجهة المخاطر ويعزز من قدرتها على مواجهة تحديات العولمة .

10- يعطي الدمج جمهور العملاء والمتعاملين المزيد من الثقة والطمأنينة والامان عن طريق تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفه ممكنة وبأعلى جودة وتسويقها بشكل افضل .

11- يخلق الدمج وضع تنافسي افضل للمصرف الجديد بعد الدمج وخلق فرص استثمارية مدرة لعائد اكثر ومخاطرة اقل .

12- احلال ادارة جديدة اكثر خبرة واعلى كفاءة في أداء المصرف لوظائفه ومن ثم يكسب المصرف الجديد شخصية اكثر نضجاً واكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج كفاءات المصارف السابقة .

13- يؤدي الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية الى توفير رؤوس اموال ضخمة وزيادة قدرة تلك المؤسسات على تحمل المخاطر الائتمانية والسوقية وغيرها اضافة الى تحسن انتاجية الايدي العاملة بفعل توفر الخبرة والتدريب الجيد .

رابعاً :- مشاكل الاندماج المصرفي

عادة ما تواجه عمليات الدمج والتملك صعوبات وعوائق اهمها ما يأتي :

1- تباين الثقافات واساليب العمل لبعض المصارف الذي سيحد من تحقق المزج فيما بينها.

2- احتكار عدد قليل من المصارف لنشاط مصرفي معين في الدولة سيؤدي الى فقدانها الحماسة للتجديد والتطوير والمنافسة في الخدمات المصرفية .

3- التخوف من الاثر السلبي المحتمل على نمط الادارة ولاسيما في مراحل الدمج الاولي نتيجة تخوف بعض مدراء المصارف من احتمال فقدان وظائفهم او تغيير درجاتهم الوظيفية .

4- يفعل الاندماج قد يتم تصريف اعداد كبيرة من العمالة بسبب الغاء بعض الفروع والذي قد يسبب ايضاً فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري او موظفي الفروع .

5- تزايد الروتين الاداري في المصارف والاتجاه نحو المركزية في القرارات المصرفية الامر الذي يحد من اداء وكفاء المصرف .

خامساً :- نماذج عن عمليات الدمج على المستوى العالمي

1- نماذج عن الاندماجات في الدول الغربية

من بين الاسباب التي دفعت عجلة التقدم في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة هو تشجيعها للاندماجات المصرفية لاجل تطوير وتعزيز المقدرة التنافسية لتلك المصارف، ففي الاعوام القليلة الماضية بلغت عمليات الدمج حوالي (2400) مؤسسة مالية يبلغ نصيب الولايات المتحدة الامريكية وحدها ما يعادل 56% بأعتبارها اكثر الدول التي تم فيها الاندماج بما قيمته (1.6) ترليون دولار وتمثل حوالي 1400 صفقة اندماج ، واما نصيب الاتحاد الاوربي فقد بلغ (400) مليار دولار أي بمعدل (400) صفقة اندماج . ولم تقتصر حالات الاندماج على الدول المتقدمة اقتصادياً فقط ، اذ شهدت الدول النامية حالات اندماج وذلك في أمريكا اللاتينية والارجنتين والبرازيل وفنزويلا وفي اسيا والصين (زهية ، 2005) . ونستنتج من ذلك أن عمليات الاندماج لا تتم فقط بين المصارف الكبيرة والصغيرة ، بل تشمل المصارف الكبيرة فيما بينها ، ففي العام 1882 تم أندماج مصارف عملاقة تعدت الأصول المالية قيمة (2) ترليون دولار ، كما لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي في داخل حدود الدولة الواحدة بل تعدت ذلك في العام 1881 إندماج (بنكي دويتس الألماني وبنك باتكرز رست الامريكي في صفقة بلغت قيمتها (10) مليار دولار (حشاد ،2001) . اذ ان بيانات الجدول رقم (1) توضح التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية وحصول بريطانيا على حالات الاستحواذ والاندماج المصرفي خلال المدة (1969-1984) ، أذ بدأت حركة الاندماجات في سنة 1982 إثر نتائج حرب الخليج الثانية ، إذا كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الصناعية الأخرى مشكلات في الميزانيات الحكومية فاضطرت الى تخفيضات في نفقات الدفاع ، وفي الوقت نفسه أجبر الكثير من الصناعات العسكرية على الدخول في موجة من الاندماجات ، وقد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير الاقتصادي وثورة المعلومات والاتصالات وهو ما يبرر بداية تاريخ جديد في الاندماج ، فظهرت عدة اندماجات مصرفية في تلك الفترة ، كان من نتائجها تقلص عدد المصارف في العديد من الدول الأوربية ، فتقلص عدد المصارف في فرنسا مثلا تقلصت عدد المصارف من 101 مصرف سنة 1880م إلى 424 مصرفاً عام 1884 ، وخلال نفس الفترة تراجع عدد المصارف الهولندية من 123 مصرف الى 124 مصرفاً أما في إيطاليا فقد انخفض عدد المصارف من 042 مصرفا ال 1003 مصرف ، أما اسبانيا فقد تراجع عدد المصارف فيها من 342 الى 31 ، واستمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوروبا في سنوات التسعينات من القرن العشرين ، حيث تشير التقديرات الى أن قيمة هذه العمليات قد تجاوزت 400 مليار دولار سنة 1997 (بوشغلام واخرون ، 2015) .

جدول (1) يوضح الاندماجات والاستحواذات لعدد من الدول الغربية والاسيوية للمدة1969- 2005

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	المصرف المندمج	المصرف الدامج
1969-1984	أميركا	50306	عدة مصارف	عدة مصارف
1969-1984	بريطانيا	10075	عدة مصارف	عدة مصارف
1998	المانيا + امريكا	حالة واحدة	دويتس الالماني	تراست الامريكي
1990	فرنسا	801	عدة مصارف	عدة مصارف
1990	هولندا	153	عدة مصارف	عدة مصارف
1990	ايطاليا	1056	عدة مصارف	عدة مصارف
1990	اسبانيا	362	عدة مصارف	عدة مصارف
2000	اليابان	21	عدة مصارف	عدة مصارف
2004	الولايات المتحدة	ثلاثة حالات	عدة مصارف	عدة مصارف
2005	اسبانيا + بريطانيا	حالة واحدة	ابي البريطاني	سانتاندر الاسباني

المصدر : 1- النشرة الإقتصادية -التجربة المصرية فى الدمج المصرفى إدارة البحوث والترجمة 2005ص75 .
2- إتحاد المصارف العربية ، سبتمبر ،2007 .

2- نماذج الدمج في الدول العربية

شهدت الاسواق المالية والمصرفية العالمية الكثير من عمليات الدمج المصرفي ليس فقط بين مصارف الدولة الواحدة ، ولكن امتدت عمليات الاندماج متجاوزة حدود الدولة الواحدة لتكون بين مصارف عدة دول لتكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر الكيانات الاقتصادية العملاقة . ولمقارنة المشهد العربي بما يجري في العالم اليوم فقد شهدت المنطقة العربية حالات قليلة لعمليات الاندماج المصرفي ، وذلك بسبب ما تعانيه هذه المنطقة من كثرة قيود تفرضها عليها سياسة حكوماتها ، وكذلك صغر حجم الاسواق المصرفية العربية بدرجة لاتسمح قيامها بمصارف كبيرة لها القدرة على المنافسة والبقاء وان معظم حالات الاندماج كانت في حدود الدولة الواحدة ولم تظهر الاندماجات بين هذه الدول (فيفري ، 2000) . والجدول (2) اظهر حالات الاندماج المصرفي عربياً للفترة من 1993 – 2007 وهي كالاتي :

جدول (2) يوضح حالات الاندماج المصرفي عربياً للمدة 1993- 2007 .

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	المصرف المندمج	المصرف الدامج
93- 99	لبنان	23 حالة اندماج	عدة مصارف	عدة مصارف
91 - 99	مصر	اكثر من 17حالة اندماج	عدة مصارف	عدة مصارف
1998	الاردن	حالة واحدة	الشركة الاردنية للاستثمارات المالية	مصرف فيلا ولبنان للاستثمار

1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	المصرف الاهلي العماني	مصرف مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	مصرف عمان والبحرين والكويت	مصرف عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	المصرف الوطني العماني ومصرف مسقط	المصرف الوطني العماني
1998	تونس	حالة واحدة	مصرف تونس الاستثماري	الاتحاد الدولي للمصارف
1998	المغرب	حالة واحدة	المصرف الشعبي المركزي	مجموعة المصارف الشعبية
1997	السعودية	حالة واحدة	مصرف القاهرة السعودي	المصرف السعودي المتحد
1999	السعودية	حالة واحدة	المصرف السعودي المتحد	المصرف السعودي الامريكي
1999	البحرين	حالة واحدة	المصرف السعودي العالمي	مصرف الخليج الدولي
2007	الامارات العربية المتحدة	حالة واحدة	المصرف الاماراتي الدولي والمصرف الوطني لدبي	المصرف الاماراتي الدولي والمصرف الوطني لدبي

المصدر: 1- الشريف حسين ، الاندماج واثره على الاداء المالي للمصارف التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، ص 45 – 266 ،2015 .

يلحظ من الجدول رقم (2) ان لبنان كانت من اكثر الدول العربية التي وقعت فيها حالات الدمج المصرفي ، اذ بلغت 23 حالة اندماج ثم تأتي مصر بالمرتبة الثانية حيث بلغ عدد الاندماجات فيها خلال الفترة (1991-1999) اكثر من 17 حالة ، بينما حصلت حالة اندماج واحدة لكل من الاردن وسلطنة عمان وتونس والمغرب والسعودية والبحرين والامارات المتحدة ، واذا ما قورنت هذه الاندماجات مع حالات الاندماج في الدول المتقدمة فهي ضعيفة جداً وتكاد لاتذكر ، فهي تمثل 5% من اجمالي عمليات الدمج المصرفي العالمي ، ففي الولايات المتحدة مثلاً اندمجت 9000 مؤسسة مصرفية في العام 1992 ثم 7000 في العام 1998 .

المبحث الثالث / الجانب العملي

اولاً : الدمج المصرفي كأداة للإصلاح المصرفي في العراق

ان البنك المركزي العراقي يسعى من خلال دمج المصارف الخاصة ليصل الى تطبيق شروط (بازل 3) بسبب توفر فائض من الاموال التي لايمكن استثماره ، وقد عد عدد من الخبراء ان خطوة دمج المصارف الخاصة التي شجعها البنك المركزي غير فعالة اذا كانت على المدى القصير لكن على المدى البعيد قد تكون اكثر جدوى واكثر فعالية ، لكون هذه الخطوة ستنعكس سلباً على سوق الاوراق المالية لما تسببه من كساد وشحة في السيولة وانخفاض الاسعار السوقية للشركات المساهمة .

1- لمحة تأريخية عن الاندماج المصرفي في العراق

خلال العام 1964 كان صدور اول قانون رقم (100) والمتضمن تأميم المصارف التجارية ومن ثم تأسست المؤسسة العامة للمصارف ، وبعد التأميم اجريت عمليات دمج واسعة للمصارف التجارية بهدف تحقيق الاقتصاد في النفقات الادارية ، اذ تم تنظيم المصارف في اربع مجموعات عدا مصرف الرافدين والجدول (3) يوضح عمليات الدمج المصرفي في العراق المدة (1964 – 2008) وهي كالاتي :

جدول (3) حالات الدمج المصرفي محلياً للمدة (1964-2008)

التسلسل	المجموعة	سنة الدمج	المصارف المدمجة ضمن المجموعة
-1	مجموعة بنك بغداد	1964	مصرف بغداد + المصرف العربي
-2	مجموعة مصرف الاعتماد	1964	مصرف الاعتماد العراقي + المصرف اللبناني المتحد
-3	مجموعة المصرف التجاري	1964	المصرف التجاري العراقي + المصرف البريطاني للشرق الاوسط + والمصرف الوطني الباكستاني
-4	مجموعة مصرف الرشيد	1964	مصرف الرشيد + المصرف الشرقي + المصرف العراقي المتحد
-5	مجموعة مصرف الرافدين	1965	مصرف الرافدين+ مجموعة مصرف الرشيد الثلاثة
-6	المؤسسة العامة للمصارف	1967	المؤسسات العامة (للصناعة+ التجارة+ المصارف +التامين)
-7	المصرف التجاري العراقي	1970	المصرف التجاري العراقي+ مصرف الاعتماد+ مصرف بغداد
-8	مصرف الرافدين	1970	مصرف الرافدين+ المصرف التجاري
-9	مصرف الرشيد	2008	مجموعة مصرف الرشيد+ المصرف الاشتراكي

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر والمراجع السابقة

2 - واقع الدمج المصرفي في العراق بين القبول والاعتراض

ان دعوات البنك المركزي العراقي المتكررة للمصارف الخاصة إلى الاندماج وتكوين تكتلات مصرفية كبرى قبل نهاية حزيران 2011 قد لاقت ردة فعل منتقدة من بعض إدارات تلك المصارف، ودَعت رابطة المصارف الخاصة العراقية بدورها البنك المركزي إلى إقرار برنامج عمل مساند لها بحيث يتضمن استحداث صندوق خاص لدعمها مالياً قبل دعوتها بصورة إلزامية إلى هذا النوع من الاندماج، وان دعوة الرابطة للبنك المركزي الى اقرار برنامج الدعم كانت بسبب ملاحظة ادارات المصارف الخاصة الى سياسة التمييز التي يتّبعها المركزي في التعامل مع المصارف الخاصة مقارنةً بنظيراتها الحكومية إذا ما علمنا أن الأخيرة ما تزال تعمل برؤوس أموال لا تتجاوز25 مليار دينار عراقي الا انها تستحوذ على % 87 من النشاط المصرفي في البلاد في حين أن المصارف الخاصة ملزمة برفع رؤوس أموالها قبل 30 حزيران 2011 إلى 100 مليار دينار مع احتفاظها بما دون 13 % من الأنشطة المصرفية"، وهو ما يعد "خرقاً لقانون المصارف النافذ الذي يوجب معاملة جميع المصارف وفق مبدأ المساواة ، الا ان تعليق البنك المركزي على هذه الانتقادات جاء مقتضباً وبنفي أن تكون الدعوات الموجّهة للمصارف الخاصة بالاندماج هي دعوات إلزامية **(كريم ، 2011، 1)** وان البنك المركزي يدرس حالياً بجدّية ما طرحته بعض المصارف الخاصة ورابطتها من معوقات ومتطلبات تعتقد بضرورتها لإنجاح عملية الاندماج . ان الاعتقاد السائد لدى الاوساط الاقتصادية والمصرفية بوجود معوقات تتعلق بطبيعة البنية العائلية لإدارات معظم المصارف الخاصة والتي لن ترضى بأي حال من الأحوال بمبدأ فصل الإدارة عن ملكية رأس المال وهو مبدأ أساس في عملية الاندماج المصرفي ما يعني انه لن يكون هناك وجود للتكتلات المصرفية التي يطمح البنك المركزي إلى إيجادها "حتى وإنْ قدّم الأخير كل ما تطلبه المصارف الخاصة من تسهيلات ودعم ، اذ ان البنك المركزي يسعى ن خلال دمج المصارف الخاصة ليصل الى تطبيق شروط (بازل 3) بسبب توفر

الاموال الفائضة غير المستثمرة ، واستناداً لرابطة المصارف العراقية الخاصة في بغداد فأن (35) مصرفاً خاصاً ابدوا رغبة مؤسساتهم في اعلان الحكومة التعامل مع المصارف التي تخطط للاندماج **(عيدي ، 2 ،2015)** ، وفي مقدمها السماح للوزارات والمؤسسات الحكومية بتوسيع دائرة التعامل مع المصارف المندمجة اسوة بالمصارف الحكومية ، واما الرأي الاخر المعارض لفكرة الاندماج ، حيث اعتبر عدد من الخبراء خطوة دمج المصارف الخاصة التي شجعها البنك المركزي غير فعالة على المدى القصير ، واما على المدى البعيد قد تكون اكثر جدوى واكثر فعالية ، وان خطوة الاندماج في الوقت الحاضر ستنعكس سلباً على سوق الاوراق المالية لما تسببه من كساد وشحة بالسيولة وتجميد نشاط السوق على الرغم من وجود رؤوس اموال كبيرة قادرة على استيعاب عمليات الاستثمار الموجودة في البلد. وما بين القبول والاعتراض يمكننا القول بان عملية دمج المصارف الاهلية فيما بينها خلال الفترة الحالية قد اصبحت ضرورية من خلال دعمها للمشاريع الاستراتيجية في البلد ، وان اهمية تفعيل وتشجيع القطاع الخاص بكافة المجالات لكي يأخذ دوره في بناء وأعمار البلد وجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد حر يعتمد على القطاع الخاص بكافة المجالات الاقتصادية .

3- تحليل المؤشرات المالية للمصارف الخاصة العراقية .

خلال العقد الاخير شهدت المصارف التجارية الخاصة في العراق تطوراً كبيراً من حيث عددها او من حيث ارتفاع مؤشراتها النقدية والمالية ، اذ بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق الى نهاية عام 2018 (71) مصرفاً ، اذ شملت (7) مصارف حكومية موزعة على (6) مصارف تجارية ومصرف اسلامي حكومي واحد و (64) مصرفاً خاصاً تتضمن (22) مصرفاً اسلامياً محلياً و(24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً اجنبياً و(2) مصارف اسلامية اجنبية ، وعلى الرغم من تطور مؤشراتها المالية والنقدية الا ان حصصها في السوق كانت ضعيفة لاسباب عديدة اهمها هيمنة المصارف الحكومية في السوق المصرفية العراقية الامر الذي جعل المصارف الخاصة تتخوف من السوق واقتصرت اعمالها بصفة اكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودات السريعة كشراء وبيع الدولار ، وقد اظهرت نتائج تحليل المؤشرات المالية والنقدية للمصارف الخاصة في العراق للمدة (2012 -2018) والواردة في الجدول (4) وكما يأتي :

جدول (4) تطور المؤشرات المالية المعتمدة ونسب النمو السنوي للمصارف الخاصة العراقية للمدة (2012 – 2018)

السنوات	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	نسبة النمو %	اجمالي الودائع (مليون دينار)	نسبة النمو %	راس المال والاحتياطيات (مليون دينار)	نسبة النمو %
2012	124,814	-----	75,959	-----	11,251	-----
2013	135,484	8,5%	68,900	(8,9%)	14,350	27,5%
2014	145,122	7,1%	74,100	7,5%	16,452	15%
2015	155,323	7%	64,300	(13%)	17,917	9%
2016	129,170	(17%)	62,400	(3%)	20,679	15,4%
2017	103,012	(20,3%)	30,818	(50,7%)	20,734	1%
2018	108,034	4%	33,536	9%	21,967	6%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2012 – 2018)

يبين الجدول (4) نسب النمو الموجبة لاجمالي الموجودات لاغلب سنوات مدة الدراسة ، اذ كانت اعلى نسبة نمو في العام 2018 والبالغة (8,5%) فيما كانت ادنى نسبة مسجلة بلغت (4%) في العام 2018 ، بينما بلغت نسبة النمو السالبة (17%) و(20,3%) للسنوات 2016 ، 2017 على التوالي، كما نلحظ من الجدول (4) نسب النمو السالبة لايداعات المودعين لى المصارف الخاصة في معظم سنوات مدة الدراسة بأستثناء العام 2014 الذي سجلت فيه المصارف نسبة نمو موجبة بلغت (7,5%) ، ويعود سبب تدني نسب نمو الودائع لدى المصارف الخاصة الى هيمنة المصارف الحكومية في السوق المصرفية العراقية وعدم السماح للوزارات والمؤسسات الحكومية بتوسيع دائرة التعامل مع المصارف الخاصة ، كذلك نلحظ من بيانات الجدول اعلاه نسب النمو الموجبة لراس المال والاحتياطيات خلال مدة الدراسة (2012-2018) ، اذ بلغت أعلى نسبة نمو كانت (27,5%) في العام 2013 فيما كانت ادنى نسبة نمو بلغت (1%) في العام 2017 . وعلى الرغم من هذا التطور الكبير في اغلب مؤشرات المصارف الخاصة وفي اعدادها وحجوم فروعها الا ان دورها في تقديم الخدمات ظل محدوداً خلال العقدين السابقين بسبب استحواذ المصارف الحكومية على الجزء الاكبر من تقديم هذه الخدمات وهيمنتها على الكثير من المؤشرات المالية والنقدية كمؤشر الربحية والاستثمارات والموجودات . نستنتج من تحليل البيانات الواردة في الجدول (4) ان المصارف الخاصة في العراق تحتاج لدعم الحكومة والبنك المركزي العراقي في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الدمج المصرفي ، اذ ان إضعاف المصارف الخاصة وتهميش دورها في السوق المصرفية العراقية سيؤدي الى فقدان ثقة المتعاملين سواء اشخاص او مصارف اخرى وبالتالي تدني حجم منافستها في السوق المصرفي الداخلي والخارجي . اذ ان من الدوافع المهمة لدمج تلك المصارف هو امتلاكها رؤوس اموال مرتفعة ما يمكنها من خفض المخاطر وزيادة الائتمان المصرفي والقدرة على خلق النقود وزيادة الموجودات الامر الذي يساعد على التوسع في الاستثمارات لاسيما بعد الزام البنك المركزي العراقي المصارف كافة زيادة رؤوس اموالها الى 250 مليار دينار .

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

على الرغم من تعدد الدراسات التطبيقية والميدانية حول عملية الدمج المصرفي ونتائجه ، الا انه يوجد اجماع قاطع حول منافع عملية الدمج ، والاستنتاجات كالاتي :

1-على الرغم من تطور المؤشرات المالية والنقدية للمصارف الخاصة في العراق الا ان حصصها في السوق

كانت ضعيفة لاسباب عديدة اهمها هيمنة المصارف الحكومية في السوق المصرفية العراقية الامر الذي جعل المصارف الخاصة تتخوف من السوق واقتصرت اعمالها بصفة اكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودات السريعة كشراء وبيع الدولار

2- ان اغلب المصارف الخاصة في العراق لها القدرة على الاندماج لما تمتلكه من رؤوس اموال كبيرة وتطور ملحوظ في معدلات نمو مؤشراتها المالية والنقدية لتصبح كيانات مصرفية كبيرة ترفع كفاءة هذه المصارف وتقلل مخاطرها .

3- الدمج المصرفي يعد احدى السمات الاقتصادية المعاصرة ، فهو يزيد من القدرة التنافسية للمصارف المدمجة بفعل مقياس الحجم الكبير من جانب وترشيد استخدام مواردها من جانب اخر ، وانتشارها وزيادة فروعها ووصولها الى الزبون من جانب ثالث.

4- يعد الدمج المصرفي اداة فعالة بيد البنك المركزي لاجل المحافظة على سلامة القطاع المصرفي من جهة ومواكبة المصارف العالمية من جهة اخرى .

5- ارتفاع ظاهرة ازدياد معدلات عمليات الدمج بين المؤسسات المصرفية والمالية عموماً في السنوات الاخيرة بسبب عدة عوامل اهمها اشتداد المنافسة الدولية وازدياد الحاجة الى ترشيد النفقات لاجل اثبات الوجود والاستمرار في العمل لاسيما بعد نشوء التكتلات الاقتصادية الكبيرة في كل من اوربا وامريكا واسيا .

6- ان تكرار الازمات الاقتصادية العالمية وكان اخرها ازمة الرهون العقارية في اميركا وما نجم عنها من تداعيات سلبية على المصارف العالمية زادت المطالبة الى ضرورة الاصلاح المصرفي من خلال الدمج المصرفي الذي يعد احد وسائل الاصلاح .

7- ان التطورات المستمرة في تقنيات الخدمات المصرفية وانشطة الاسواق المالية والنقدية الدولية دفع السلطات الرقابية الى اللجوء الى تطوير واستحداث اساليب وادوات رقابية جديدة لمواكبة تلك التطورات ومن بينها الدمج المصرفي .

8- الدمج المصرفي يسهم في تمويل التنمية الشاملة من خلال خلق نواة مصرفية قوية .

9- ان الاندماج المصرفي وان كان قد طبق في بعض الدول العربية سيما لبنان ومصر وغيرها الا انه في العراق لم يطبق لحد الان بعد اخر دمج مصرفي في العام 2008 .

ثانياً : التوصيات

1- ينبغي ان يؤدي الاندماج المصرفي الى التحول نحو المصارف الشاملة والتي تقوم بتقديم كافة الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية والمتخصصة والاستثمارية من خلال مصرف واحد من اجل مواجهة المنافسة المصرفية ، ويكون ذلك من خلال تحسين جودة الخدمات وسرعتها ودقة المعاملات .

2 - منح قروض للمصرف الدامج بشروط ميسرة بأستخدام وسائل الائتمان الثانوي الذي يمكن تقديمه من قبل البنك المركزي العراقي استناداً الى قانون رقم 56 لسنة 2004 .

3- منح المصرف الدامج مهلة لتسوية اوضاعه المالية والقانونية والادارية .

4- قيام البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات للاندماج المصرفي في العراق نظراً لخلو نصوص قانون المصارف مع الاشارة الى هذا الموضوع بما يحدد اطرها ووسائلها . وان تتضمن هذه التعليمات نصوصاً خاصة التشجيع على القيام بعمليات الاندماج بالتنسيق مع وزارة المالية بأعفاء المصارف المندمجة من الضرائب والرسوم المترتبة عليها ولمدة معينة والتشجيع على اندماج المصارف العراقية مع المصارف الاجنبية .

5- من باب الضرورة الاقتصادية يجب دمج المصارف الخاصة العراقية لكونه يحقق هدف النمو والتوسع ويعزز الاداء النقدي للمصارف المدمجة بالاضافة الى مواكبة العولمة الاقتصادية ومن ثم توسيع الدائرة الادارية.

6- ينبغي على ادارات المصارف الخاصة الاستفادة من التجارب العالمية للاندماج ومحاولة تطبيقها بما يتناسب مع اقتصاد العراق .

المراجع

اولاً : الكتب

1- العيساوي ،عبد الكريم جابر ، 2007 ، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف انموذجاً) ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي .

2- الجرم ، رمزي صبحي ، 2013 ، اندماج البنوك كاحدى اليات التطوير المصرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية .

3-عبد المطلب ،عبد الحميد، 2001 ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ،مصر .

ثانياً : شبكة الانترنيت

1-كريم ، محمد (فكرة اندماج المصارف الخاصة العراقية بين القبول والاعتراض) ، اذاعة العراق الحر ، اقتصاد ، 2011 .

https://www.iraqhurr.org/a/2336717.html

ثالثاً : الدوريات (المجلات العلمية)

1-النشرة الاقتصادية ،2005 ، التجربة المصرية في الدمج المصرفي ، ادارة البحوث والترجمة .

2-زهية ، بركان ، 2005 ، الاندماج المصرفي وابعاده على الاصلاح المالي والمصرفي ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد الرابع .

3-سعاد ، حوحو ، 2012 ، دوافع الاندماج المصرفي في الدول العربية ، مجلة جوان للابحاث الاقتصادية والادارية ، العدد الحادي عشر .

4-عبد القادر ، مطاي ،2010 ، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد السابع ، جوان .

5-قنوع ، نزار واخرون ، 2009 ، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد الثالث ، العدد الاول .

6-حشاد ، نبيل ،2001 ، دمج واستحواذ المصارف ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

رابعاً : التقارير والنشرات السنوية

1-البنك المركزي العراقي ، 2012 -2018 ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث .

2-سوق العراق للاوراق المالية ، 2012 – 2018 ، التقارير الاحصائية السنوية للمصارف الخاصة .

3-عبد النبي ، وليد عيدي ، 2012 ، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للاصلاح المصرفي ، البنك المركزي العراقي .

خامساً : الرسائل والاوراق البحثية

1- بوشغلام ، فتحية واخرون ، 2015 ، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين مراكز البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر .

2 – عيدي ،وليد ، 2015 ، الاندماج المصرفي في العراق ضرورة للاصلاح المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، قسم الدراسات والبحوث المصرفية .

3- STEIMER, S. Psychologische Faktoren der Post-Merger-Integration, 2012: De Einfluss der Beteiligung auf Integrationsklima,Arbeitszufriedenheit und Commitment, Dissertation, Universität Mannhei .

Banking integration is a tool to reform the Iraqi banking system (An analytical study of Iraqi private banks)

Dr. Sabah Hasan ogaili –
Imam Al-Kadhim University College – Iraq
Banking and Finance Department
Sabah_al_61@yahoo.com

ABSTRACT

The private banks in Iraq face many challenges, the most important of which is competition from government banks, which made the role of these banks in providing services limited despite the great development in most of their indicators during the period 2012-2018, and thus all attempts to grow and develop and provide a better role for the various sectors of the economy are discouraged, so The study aimed to analyze financial and banking indicators For private banks, based on the assumption that bank consolidation can be an important tool for reforming the Iraqi banking system because it creates large banking entities that lead to raising the indicators of the efficiency of integrated banks such as high profitability, low costs, management efficiency, increasing the number of branches, and thus increasing the market values of their shares in addition to reducing risks. The study reached a set of conclusions, the most important of which was that most private banks in Iraq have the ability to integrate because of the large capital they possess and a significant development in the growth rates of their financial and monetary indicators to become large banking entities that raise the indicators of the efficiency of these banks and reduce risks.

Keywords: banking merger, banking reform, asset index, bank deposit index, capital index and reserves.